https://doi.org/10.25130/tjaes.17.53.2.14

دور الذكاء الاقتصادي في تنشيط الصادرات غير النفطية في العراق (رؤية مستقبلية)

م.م. علي عبد الكاظم دعدوش
مديرية التربية في بغداد/الرصافة الثالثة
alidadoosh0@gmail.com

المستخلص:

يعد الذكاء الاقتصادي من المفاهيم الحديثة التي برزت بشكل مهم بالتزامن مع الثورة التكنولوجية الرقمية (الاقتصاد المعرفي)، اذ اعتمدتها الشركات العالمية المختصة في كافة المجالات لاسيما في جمع المعلومات وتحليلها وتكييفها لاتخاذ القرارات الذكية اقتصاديا، ومن هذا المنطلق سعت هذه الدراسة الى ادخال مفهوم الذكاء الاقتصادي في تعزيز دور الصادرات غير النفطية في العراق، لاسيما وان العراق يعتمد على الصادرات النفطية بشكل كبير، فضلا عن ان العراق يسعى الى تنويع اقتصاده وتنشيط القطاعات الانتاجية الاخرى (الصناعية والزراعية والخدمات)، للحد من عمليات الاستيراد واخذ زمام المبادرة لعمليات التصدير لفائض السلع والخدمات المنتجة محليا.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، الصادرات الكلية، الاقتصاد العراقي، تنشيط الصادرات غير النفطية.

The role of economic intelligence in stimulating non-oil exports in Iraq/(future vision)

Assist Lecturer: Ali Abdulkadhim Dadoosh
Directorate of Education in Baghdad/Rusafa third

Abstract:

Economic intelligence is one of the modern concepts that has emerged significantly in conjunction with the technological revolution digital (knowledge economy), as it has been adopted by international companies specialized in all fields, especially in collecting information, analyzing and adapting it to make economically smart decisions. From this standpoint, this study sought to introduce the concept Economic intelligence in enhancing the role of non-oil exports in Iraq. Especially since Iraq relies heavily on oil exports, as well as that Iraq seeks to diversify its economy and revitalize other productive sectors (industrial, agricultural and services), to reduce import operations and take the initiative for export operations of surplus goods. And locally produced services.

Keywords: economic intelligence, total exports, the Iraqi economy, stimulating non-oil export.

المقدمة

يمثل نظام الذكاء الاقتصادي مجالا معرفيا حديثا كان وما يزال محور اهتمام العديد من الباحثين والاقتصاديين لاسيما في الآونة الاخيرة، التي برزت فيها الثورة الصناعية الرابعة من تطورات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والتقدم المعرفي الواسع للذكاء الاصطناعي، الامر الذي

اثر بشكل مهم على اقتصادات مختلف الدول، وفي اطار عمل الدول على تقوية قدراتها التصديرية من السلع والخدمات وتعظيم ارباحها في الاسواق العالمية، فقد اتبعت عدة اساليب ابرزها اسلوب الذكاء الاقتصادي الذي يعد من انجع الاساليب الادارية والاقتصادية الحديثة، والذي يعنى بالاستغلال الامثل للمعرفة وتقنيات المعلومات، وتعزيز الابتكار والابداع في الانشطة والقطاعات الاقتصادية وغير الاقتصادية.

وتعتبر الدول الريعية ذات صادرات احادية الجانب على اغلب الاحيان، وهي تصدر سلعة استراتيجية وحيدة هي (النفط الخام)، وحيث ان التجارة الخارجية تؤدي دوراً اساسياً في عملية التنمية، اذ ان نمو حجم الصادرات سوف يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة معدلات التشغيل وبالتالي زيادة الواردات، وينعكس ذلك على الموجودات من السلع الاستثمارية وما يتصل بوسائل تطور وتنمية ورفع كفاءة النشاط الاقتصادي، وتمكن التجارة الخارجية ايضاً من نقل التكنولوجيات والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصادات المتينة وتعزيز عملية التنمية المستدامة، وانطلاقا من هذا فان الارتباط بين الذكاء الاقتصادي والتجارة الخارجية والمتمثلة بشكل اساسي بحجم الصادرات يؤدي الى تحقيق الاهداف النهائية من عملية التنويع الاقتصادي للدول الريعية.

يسعى العراق بكل امكاناته الى تحقيق تنويع اقتصادي في حجم الصادرات الكلية لاسيما الصادرات غير النفطية منها وذلك لمواجهة الصدمات والازمات التي تحدث ولتقليل تبعيته الى الاسواق الخارجية، اذ ان انكشاف الاقتصاد العراقي امام الاسواق العالمية وارتفاع حجم الاستيرادات للسلع والخدمات بشكل كبير جدا، وضعف البنية التحتية للمصانع والمعامل الحكومية وتوقف اغلبها عن العمل، فضلا عن عدم وجود قطاع خاص قوي وتنافسي ادى الى ضعف مرونة الجهاز الانتاجي في البلاد، لاسيما وان القطاعات والانشطة الاقتصادية خارج قطاع الطاقة لا تمتلك المعلومات والتقنيات الكافية للكثير من العمليات الانتاجية للسلع والخدمات الاساسية والتي تسد احتياجاتها من خلال عمليات الاستيراد، وتستمد الدراسة اهميتها من خلال المكانة التي اصبح يحتلها مفهوم الذكاء الاقتصادي باعتباره من اهم النظم الفعالة لتحقيق عملية النمو الاقتصادي وتنمية الصادرات الكلية، لاسيما غير النفطية منها، وذلك لما له من قدرة على جمع المعلومات وتحليلها وتحويلها الى معارف واقعية تستخدمها الدول لتلبية احتياجات الاسواق الخارجية من خلال تنويع السلع والخدمات المنتجة (الاستهلاكية والاستثمارية) واغراق السوق بها.

مشكلة الدراسة: ان الدول الريعية ومنها العراق تعتمد بشكل كبير على الصادرات النفطية في عمليات التجارة الخارجية، وان التوجه نحو تنشيط الصادرات غير النفطية لتحقيق عملية التنويع في الصادرات الاجمالية يعد امرا يسيرا فيما لو تم الاعتماد على مفهوم الذكاء الاقتصادي لمعرفة احتياجات الاسواق الخارجية من السلع والخدمات المختلفة.

فرضية الدراسة: ينطلق البحث من فرضية مفادها ان للذكاء الاقتصادي دورا في تحفيز الصادرات غير النفطية في العراق.

اهداف الدراسة:

1. القاء الضوء على الذكاء الاقتصادي كمفهوم مهم فرض نفسه جراء التغيرات السريعة في المحيط التنافسي للمؤسسات والدول، مع ضرورة الاهتمام بتطبيقاته.
2. دراسة تأثير الذكاء الاقتصادي في تنشيط الصادرات غير النفطية في العراق.

المحور الاول: الإطار المفاهيمي للذكاء الاقتصادي

يعد الذكاء الاقتصادي من المفاهيم الحديثة التي ظهرت في الفكر الاقتصادي، وذلك بعد ان حظى باستخدام واسع في ادبيات الاقتصاد الحديث، ونتيجة الاهتمام المتزايد لدور المعلومات والمعرفة في مرحلة الاقتصاد المعرفي لاسيما في منتصف القرن العشرين، فقد اهتمت به دول انكلترا واليابان والصين وفرنسا، وازداد الاهتمام بها المفهوم بعد انتهاء الحرب الباردة، وظهور نظام اقتصادي Economic system متعدد الاقطاب ومحدد المعالم مع اسواق تنافسية عالمية، كما اهتمت الدول النامية بهذا المفهوم لكونه يسهم في لحاقها بالركب التكنولوجي والمعرفي للاقتصاد العالمي، مما يمهد لإيجاد مكانة لها ضمن مصاف الدول المتقدمة.

لقد عرف الذكاء الاقتصادي تطورا ملموسا خلال العقدين السابقين، فقد انتقل من كيفية الحصول على المعلومات information بطريقة غير قانونية (التجسس) الى الطرق القانونية، اي عن طريق الاستعلام والبحث المستمر، الى ان استقر على كونه نموذج للتيسير الكمي الهدف منه جمع واستغلال المعلومات من اجل وضع استراتيجية اقتصادية تنافسية للدول كافة، وذلك بعد الاخذ بعين الاعتبار التغيرات الديناميكية في المحيط والانشطة الاقتصادية.

1. **الذكاء الاقتصادي (التعريف والخصائص):** ظهر اول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي في عام 1994 من قبل (Henry Martre)، اذ عرفه على انه مجموعة الاعمال المنسقة والمرتبطة بالبحث والمعالجة وتوزيع ونشر المعلومات المفيدة للجهات والباحثين الاقتصاديين بطرق قانونية، مع توافر كل الضمانات اللازمة للحفاظ على الارث اللامادي للمنظمة، في ظل افضل الشروط المحيطة به كالوقت والتكلفة والجودة (Martre, 1994: 11)، وقد عرف بانه النشاط الذي يشمل السيطرة وحماية المعلومات الاستراتيجية لكل الاعوان الاقتصاديين من اجل الوصول الى المنافسة في القطاع الصناعي، والامن الاقتصادي، وامن المنظمات المحلية ام الدولية، التي تعزز سياسة التأثير والنفوذ في البلاد (Alice, 2005: 13)، كما يعرف على انه مجموعة من العمليات التي تبدا من عملية جمع وتحليل ومعالجة ونشر المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاستراتيجية وصولا لتحقيق اهداف تنمية المشاريع وزيادة كفاءتها، مع التأكيد على ضمان حماية المعلومات باعتبارها موردا استراتيجيا من موارد المشروع (جلول، 2015: 154).

وعليه يمكننا تعريف الذكاء الاقتصادي بانه مجموعة من الوسائل البشرية والتقنية التي يتم وضعها للوصول الى تطور مؤسسة اقتصادية ما، ويتعداه حتى يشمل اقتصاد دولة ما.

وينطوي الذكاء الاقتصادي على جوانب مهمة من الاستراتيجية الوطنية الصناعية التي ترمي الى تحقيق اهداف متعددة، كما يهتم بدراسة التفاعل التكتيكي أو الاستراتيجي لمختلف المستويات والانشطة المعنية به، انطلاقا من القاعدة (المستوى المحلي)، مرورا بالمستويات الوسيطة (الدوائر الحكومية والشركات الخاصة) وصولا الى المستويات الوطنية (المستوى الخارجي) او الدولية، وفي هذا السياق تتحد مجموعة من الخصائص الرئيسة للذكاء الاقتصادي نذكر منها: (مخلوفي، 2020: 10).

أ. الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومات التي تعد أساسا للميزة التنافسية في عملية اتخاذ القرار.

ب. وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الشركاء الاقتصاديين، وتشكيل جماعات الضغط والتأثير في البيئة المحلية والخارجية.

ج. يوفر علاقات قوية بين المؤسسات والإدارات المركزية والمحلية والجامعات، من خلال حيازته للمعلومات وتبادلها وإدماج المعارف العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية والجيوسياسية.
د. السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة مشروعة وقانونية.

كما توجد خصائص اخرى مثل حماية المشروع من التهديدات الخارجية، واستغلال الفرص من قبل المنافسين لغرض الحصول على المعلومات النافعة، والتكيف مع القواعد الجديدة للسوق والتغيرات المحلية والخارجية التي تواجه المشروع او المنشآت الصناعية.

2. ابعاد (عناصر) الذكاء الاقتصادي: إن مفهوم الذكاء الاقتصادي يمكن أن نحصره في كونه سياسة عامة تحددها الدولة او احدى هيئاتها ودوائرها بمشاركة القطاع الخاص لها في محتواها ومجال تطبيقها، وتنبني عملية الذكاء الاقتصادي على الابعاد التالية: (Bernard & Possin, 2001: 199).

أ. **سياسة التنافسية (اليقظة الاستراتيجية):** وتعتمد على عمليات البحث والتطوير وتسمح للمؤسسات او الشركات (المعامل والمصانع) الاخرى في تعقب الفرص والحصول على الأسواق المحلية والخارجية، وتتم هذه المسايرة عن طريق التعرف المشترك من خلال الرهانات الاستراتيجية وتجميع الخبرات والمعلومات العامة والخاصة.

واليقظة الاستراتيجية عبارة عن عملية منظمة من البحث والجمع والمعالجة وتوزيع المعلومات، وتأخذ اليقظة عدة اشكال منها (التجارية والتكنولوجية والتنافسية وغيرها)، كما ان اليقظة لها اربعة وظائف اساسية هي (التوقع والاكتشاف والمراقبة والتعلم).

ب. **سياسة الأمن الاقتصادي:** تقوم سياسة الامن الاقتصادي على توفير البيئة الاستثمارية الملائمة للتنمية وتوسيع فرص العمل، كما تقوم بتيسير سبل التقدم والرفاهية وخفض نسبة الانكشاف الاقتصادي (التجاري)، وتعظيم وتعزيز القدرة التنافسية-الاقتصادية للمجتمع، ومقاومة التداعيات السلبية للازمات والصدمات الاقتصادية الخارجية، وبهذا فان الدولة اصبح لها شريك اساسي ومؤثر عن المسؤولية والامن الاجتماعي، اذ ان القطاع الخاص له دور مهم واساسي في الامن الاقتصادي، وذلك من خلال متابعة مصالحها المشتركة في المصانع او الشركات المعنية، بحيث تركز على ضرورة معرفة المعلومات التي يجب الافصاح عنها، والتي لابد من بقائها سرية حول انشطة المؤسسات او المصانع.

ج. **سياسة التأثير:** تعد سياسة التأثير لاسيما على مستوى الهيئات المعروفة بإعدادها للنظم و المعايير التي تدير الحياة الاقتصادية من خلال العمل الضغطي Lobbying والذي يعني التأثير على القرار السياسي والاقتصادي وتوثيق إيجابية قانون ما أو سلبيته (خطورته)، ولقد أصبح العمل الضغطي يدرس في المدارس الكبرى و الجامعات، حيث قامت اللجنة الأوروبية بجعله ضروريا في العملية الديمقراطية فساهم في فعالية القوانين المصادق عليها بعد أن تأخذ في الحسبان رأي المختصين (الاكاديميين وغيرهم) دون الضرر برأي الآخرين وتحديدا الحكم السياسي.

3. مراحل واهداف الذكاء الاقتصادي: تمر عمليات الذكاء الاقتصادي بأربعة مراحل اساسية تبدأ بمرحلة تحديد الحاجة للمعلومات، ومن ثم حيازة المعلومات ومعالجتها، وصولا الى المرحلة الرابعة وهي توزيع المعلومات واستخدامها، والشكل (1) يبين هذه المراحل الاربعة، وكما يلي:

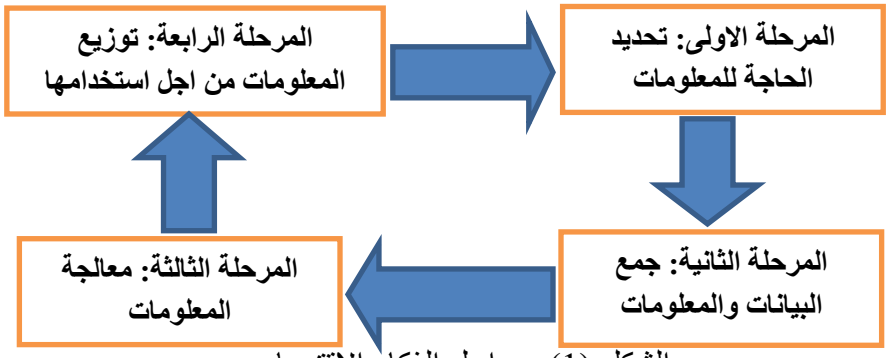

الشكل (1): مراحل الذكاء الاقتصادي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على ما ورد اعلاه.

كما يشتمل الذكاء الاقتصادي على جوانب مهمة من البرامج الصناعية على الصعيد المحلي والخارجي، وان أبرز الاهداف التي يسعى الذكاء الاقتصادي الى تحقيقها تتمثل بما يلي: (عبد السلام، 2019: 184)

أ. ان الذكاء الاقتصادي يتميز بكونه يسعى الى تطوير السلوك الفردي والجماعي للباحثين والخبراء الاقتصاديين في إطار رؤية جماعية ومتعددة الاختصاصات.

ب. يسعى الى التعاون بين القطاع العام والخاص، وتطوير نظرة جديدة لعلاقاتهما القائمة على الثقة المتبادلة الضرورية في تطوير الصناعة الوطنية.

ج. تعزيز عملية التنمية وضمان أمن حقوق الملكية (التكنولوجية والصناعية) الوطنية من خلال وضع برنامج للرصد قادر على مواجهة رهانات انفتاح السوق الوطنية للمنافسة والحد من الممارسات غير الرسمية للمنافسين.

د. تطوير الوظيفة الاستشرافية من خلال التنسيق بين الهيئات العامة والمؤسسات والجامعات (مراكز البحث) والباحثين الاقتصاديين من أجل ضبط التطور وتحديد الأعمال الاستراتيجية التي يجب القيام بها على المدى المتوسط والطويل في مجال الصناعة الوطنية.

ه. الذكاء الاقتصادي له ثلاث دعائم تتمثل في (تشجيع تنافسية المؤسسات عن طريق اغراق الأسواق، وضمان الأمن الاقتصادي عن طريق سن القوانين ولأنظمة، ودعم سياسة التأثير على مستوى الهيئات المعروفة بإعدادها للنظم او المعايير التي تدير الانشطة الاقتصادية).

المحور الثاني: تحليل واقع الصادرات في العراق للمدة (2004-2020)

اتجهت السياسة الاقتصادية بعد عام 2003 الى تحرير التجارة الخارجية (سياسة الباب المفتوح) وذلك للاستفادة من المزايا التي تتحقق نتيجة لتحرير وربط الاقتصاد العراقي بالسوق العالمية، ليتسنى المضي قدما في عملية تنويع الاقتصاد العراقي واعادة هيكلة القطاعات الانتاجية والعمل على استخدام أفضل للموارد المتاحة، بغية تعزيز الصادرات وتنويعها لتكون قادرة على المنافسة في الاسواق الخارجية، لذلك فان التجارة الخارجية تشكل اداة قوية لتحقيق التنمية الاقتصادية لما لها من اهمية بالغة في تدفق الاموال والتكنولوجيا.

1. **حجم الصادرات النفطية وأثرها على الاقتصاد:** يعتمد العراق بصورة رئيسية على الصادرات النفطية في تحقيق فوائض مالية ضرورية تساعده في تمويل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تسهم الاستيرادات الرأسمالية في تحسين القدرة الانتاجية لكافة القطاعات التي تسهم بشكل مباشر او غير مباشر في عملية النمو الاقتصادي للبلد ان وجدت فعليا، اذ ان هذه الاستيرادات

المتمثلة بالمعدات والآلات اللازمة لبناء وتطوير البنى التحتية في العراق التي لا يمكن توفيرها الا من خلال التجارة الخارجية، مما يجعل العراق يرتبط بعلاقات اقتصادية واسعة مع اغلب الاقتصادات العالمية المتطورة، والجدول (1) يبين حجم الصادرات النفطية للمدة (2004-2020)، كما يلي:

الجدول (1): اجمالي الصادرات العراقية للمدة (2005-2020) مليار دولار

السنة	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	اجمالي الصادرات	نسبة الصادرات النفطية الى الصادرات الكلية %
2004	17.751	739	18.490	96
2005	22.950	747	23.697	96.8
2006	29.500	1.029	30.529	96.6
2007	39.433	1.015	40.448	97.4
2008	61.111	2.515	63.626	96.0
2009	41.668	737	42.405	98.2
2010	52.290	2.309	54.599	95.7
2011	83.006	2.629	85.635	96.9
2012	94.090	302	94.392	99.6
2013	89.359	383	89.742	99.5
2014	84.303	203	84.506	99.7
2015	49.249	154	49.403	99.6
2016	43.753	137	43.890	99.6
2017	56.879	389	57.268	99.3
2018	83.290	2.115	85.405	97.5
2019	78.527	1.885	80.412	97.6
2020*	72.325	1.755	74.080	97.6

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقارير السنوية للصادرات للمدة (2005-2020)، * بيانات اولية.

شهدت المدة (2004-2008) ارتفاعا في الصادرات الكلية من (18.490) مليار دولار عام 2004 الى (63.626) مليار دولار في عام 2008، اي بنسبة (71.7%) نتيجة لارتفاع حجم الصادرات النفطية الى (61.111) مليار دولار في عام 2008 بعدما كان (17.751) مليار دولار في عام 2004 وذلك على اثر ارتفاع سعر وكميات النفط المصدرة، اذ بلغت كميات النفط المصدرة في عام 2008 نحو (1.85) م ب/ي مقارنة بعام 2004 التي بلغت كمية النفط المصدرة نحو (488) ب/ي، فيما ارتفع سعر برميل النفط العراقي في عام 2008 الى (88.8) د/ب، بعدما كان في عام 2004 نحو (34.4) د/ب (البنك المركزي العراقي، 2008: 19).

في عام 2009 انعكس التراجع الحاد في تدفقات التجارة العالمية في اعقاب الازمة المالية العالمية على واقع التجارة الخارجية للبلاد، فقد ادى انكماش الطلب العالمي على النفط والتراجع في

اسعاره العالمية الى انخفاض حاد في كمية الصادرات النفطية للبلاد، فانخفضت نسبة اجمالي الصادرات الى نحو (50%) مقارنة بعام 2008 وذلك بسبب انخفاض كمية الصادرات النفطية التي وصلت الى نحو (46.6%) من اجمالي الصادرات الكلية (AMF, 2009: 168).

اما المدة (2010-2013) تحسنت اسعار النفط العالمية وارتفع النمو الاقتصادي العالمي مما انعكس على ارتفاع اسعار النفط العالمية نتيجة للطلب المتزايد عليه التي وصلت الى نحو أكثر من (103) د/ب في عام 2013، اذ ارتفعت قيمة الصادرات النفطية الى (89.359) مليار دولار في عام 2013 بعدما كانت (52.290) مليون دولار في عام 2010 اي بنسبة ارتفاع نحو (41.4%) من اجمالي الصادرات الكلية التي ارتفعت على أثره الى (89.742) مليار دولار في عام 2013 اي بنسبة ارتفاع نحو (13.2%) عن عام 2010.

كانت المدة (2014-2020) متذبذبة بشكل كبير، اذ ان جملة من الاحداث تسارعت خلال المدة المذكورة منها (الصدمة المزدوجة) الركود الحاد الذي اصاب الاقتصاد العالمي في عام 2014، واحتلال داعش لعدد من محافظات العراق، اضافة الى انخفاض اسعار النفط الى (36) د/ب في عام 2016 تزامنا مع بدء سريان اتفاق خفض الانتاج اذي توصلت الية دول منظمة اوبك مع منتجي النفط خارج اوبك، بالإضافة الى زيادة انتاج النفط الصخري للولايات المتحدة الامريكية الى نحو (419) الف ب/ي في عام 2017 مقارنة بعام 2016 اي بنسبة ارتفاع (9.2%) ليصل الى نحو(5.806) م ب/ي، فضلا عن الازمة الصحية المتمثلة بانتشار وباء كورونا الذي سبب ركودا اقتصاديا على مستوى العالم اجمع، كل هذه الاسباب ادت الى حصول اختلال في حجم التجارة الخارجية للعراق، لاسيما في كمية الصادرات النفطية التي انعكست سلبا على اجمالي الصادرات الكلية .

مما سبق يمكن القول بان الميزان التجاري العراقي يعاني من اختلالات هيكلية وذلك لاعتماده على مورد وحيد في حجم الصادرات الكلية وهي (صادرات النفط الخام)، التي تشكل النسبة الاكبر من اجمالي الصادرات، وعلى الحكومة العراقية على الاقل بان تستغل الفوائض المالية المتحققة في الميزان التجاري في تطوير وانشاء البنى التحتية لإنتاج المشتقات النفطية وتطوير الصناعات البتروكيماوية ومن ثم تسهم في تنويع الصادرات ولو في الاجل المتوسط، على ان تراعي الفوائض المالية في المستقبل الى اجراء التنويع الحقيقي لبقية القطاعات الانتاجية الاخرى (غير النفطية)، بالتالي تساعد في تلبية الطلب المحلي عن طريق جملة من السياسات التجارية والاقتصادية المترابطة ليتحقق النمو الحقيقي والرفاهية الاقتصادية لكافة المواطنين في البلاد .

2. تحليل مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي: لقد عانى الاقتصاد العراقي خلال مراحل طويلة من اختلالات هيكلية في بنيته الاقتصادية، لاسيما بعد مخلفات الحروب والحصار الاقتصادي وصولا الى احتلال العراق عام 2003 وما بعده من احتلال داعش الى مساحة واسعة من ارض العراق، فضلا عن الازمة الصحية في عام 2020، وما نتج من فوضى (anarchy) اقتصادية وسياسية واجتماعية ادت الى اضعاف قدرة القطاعات الانتاجية (عدا قطاع النفط) الى التشابك القطاعي (Sectoral entanglement)، ان ريعية الاقتصاد العراقي جعلته يعتمد بالدرجة الاساس على حجم الصادرات النفطية في تحقيق العوائد المالية للبلاد، بالتالي تعمقت الاختلالات في القطاعات كافة، فنجد ان هناك قطاع متطور(Leader) يتصف بأهميته النسبية الى

الناتج المحلي الاجمالي، والاخر قطاعات متخلفة تتصف بانخفاض نسب مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي، اذ ان حجم الطلب المحلي اكبر من الانتاج المحلي مما ادى الى الاعتماد على حجم الاستيرادات لتلبية احتياجات الطلب المحلي من السلع (الاستهلاكية والاستثمارية)، وفيما يلي الجدول (2) يبين قيم مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي العراقي للمدة (2004-2020)، كما يلي :-

الجدول (2): الناتج المحلي الاجمالي للعراق حسب الانشطة الاقتصادية للمدة (2004-2020)
(نسبة مئوية %)

السنة	الزراعة والغابات	قطاع النفط	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد والفنادق	المال والتامين وخدمات العقارات	خدمات التنمية الاجتماعية
٢٠٠٤	٥,٤	٥٤,٦	١,٥	٠,٦	٢,١	١١,٩	٦,١	٨,٣	٨,٦
٢٠٠٥	٦,٩	٥٠,٧	١,٤	٠,٧	٤,٤	١١,٣	٦,٧	٨,٥	٩,٤
٢٠٠٦	٦,٩	٥٠,٧	١,٥	٠,٧	٤,٤	٨,٠	٦,٨	٨,٧	١٢,٤
٢٠٠٧	٤,٩	٥٣,٥	١,٦	٠,٨	٤,٤	٦,٥	٦,٢	٩,٧	١٢,٧
٢٠٠٨	٣,٨	٥٥,٣	١,٥	٠,٨	٤,٥	٦,٤	٦,٢	٩,٨	١٢,٦
٢٠٠٩	٣,٩	٥٤,٤	١,٧	٠,٩	٤,٣	٦,٢	٦,٣	٩,٦	١٣,١
٢٠١٠	٣,٦	٥١,٧	١,٧	٠,٩	٦,١	٦,٤	٦,٨	١٠,٢	١٢,٥
٢٠١١	٣,٩	٥٢,٠	١,٦	١,١	٥,٨	٦,١	٦,٧	٩,٩	١٣,١
٢٠١٢	٣,٨	٥١,٦	١,٧	١,٣	٦,٢	٧,٣	٦,٩	٩,٧	١٢,٨
٢٠١٣	٤,١	٤٩,٥	١,٥	١,٢	٨,٦	٦,٨	٨,٠	٧,١	١٢,١
٢٠١٤	٤,٠	٥١,٧	١,١	١,١	٨,١	٧,٤	٨,٢	٦,٣	١٠,٨
٢٠١٥	٢,٥	٥٩,١	٠,٩	١,١	٥,١	٧,٦	٨,٢	٤,٨	١٠,٦
٢٠١٦	٢,١	٦٤,٥	٠,٨	١,٠	٤,٠	٧,٢	٦,٣	٤,٥	١٠,٠
٢٠١٧	١,٨	٦٤,٠	١,٢	١,٣	٤,٣	٧,٨	٦,٢	٥,٣	١١,٣
٢٠١٨	١,٩	٦٣,٧	١,١	١,١	٣,٥	٨,٢	٥,٩	٥,٢	١٠,٦
٢٠١٩	١,٧	٦٣,٩	٠,٨	٠,٩	٣,٤	٨,٠	٦,١	٥,١	١٠,٧
*٢٠٢٠	١,٣	٦٥,٧	٠,٨	٠,٨	٤,١	٦,٧	٥,٤	٤,٨	١٠,٤

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، مديرية الحسابات القومية، الحسابات الموحدة، سنوات واعوام مختلفة (2004-2020). * بيانات اولية.

نلاحظ من خلال الجدول (2) ان نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الاجمالي بلغت 54.6% في عام 2004 وارتفعت الى 65.7% في عام 2020 اي بنسبة متوسط ارتفاع طوال مدة الدراسة نحو (64.4%)، في حين بلغت نسبة مساهمة القطاعات الاخرى نحو (35.6%)، بالتالي ان القطاعات غير النفطية تعاني من ضعف في امكاناتها (التخصيصية والاستثمارية)، اذ ان العراق يعتمد على كميات النفط المصدرة الى الخارج في توليد العوائد المالية، اضافة الى ان اغلب الطلب المحلي -ان لم يكن بأكمله- (الاستهلاكي والاستثماري) يتم تلبيته من الخارج من خلال الاستيرادات .

المحور الثالث: مساهمة الذكاء الاقتصادي في تنويع الصادرات في العراق

1. **دور الذكاء الاقتصادي في تحقيق النمو الاقتصادي:** في ظل بيئة الاقتصاد الجديد واشتداد حدة المنافسة وسرعة التطورات الرقمية والتكنولوجية ونظم المعلومات والاتصالات، أصبح للذكاء الاقتصادي دوراً كبيراً وأهمية بالغة في تمهيد الطريق لتحقيق النمو الاقتصادي، لاسيما وانه يتميز

بالكثير من الخصائص التي تجعل منه أهم النظم الفعالة لتأهيل وتحقيق متطلبات التنمية والنمو الاقتصادي في البلاد.

أ. **تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة:** تعد التنمية والنمو الاقتصادي في الوقت الحاضر سواء للدول المتقدمة او النامية مهمة جدا، وقد أثبتت التجارب والدراسات الاقتصادية أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل أهم محركات التنمية المستدامة وأحد دعائمها الرئيسية لحصول عملية النمو الاقتصادي في البلاد، لاسيما في العقدين الاخيرين من الالفية الثانية باعتبارها مصدرا لتنمية الدخل وتوفير مناصب العمل (labor-saving) وتحقيق قيمة مضافة وخلق الثروة، وان مفهوم الذكاء الاقتصادي في تحليله النظري لا يقتصر على الدول والمؤسسات الكبيرة فقط، بل يركز أيضا على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار يشير الخبراء والمختصين إلى أنّ عملية جمع المعلومات واستخدام التكنولوجيا المتطورة هي أحد المكونات الأساسية لإجراءات الذكاء الاقتصادي، والتي تعتمد تحويل البيانات إلى معلومات استراتيجية (Strategic information) ومعارف تساعد صناع القرار في المشروعات الصغيرة على اتخاذ القرارات الصائبة، والتي تنعكس بشكل إيجابي على أسلوب عمل تلك المشروعات وزيادة الأرباح في بيئة اقتصادية تشتد فيها المنافسة (Competition)، كما أن الأهداف التي يسعى الذكاء الاقتصادي لتحقيقها في خدمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول هي: (Haydaroglu, 2015: 97)

- ❖ إمكانية تحكمه في الثروة وتعزيز قدرة المؤسسات بواسطة جمع المعلومات.
- ❖ يكتشف المخاطر المتوقعة والفرص التي يمكن توفرها.
- ❖ يقوم بالتنسيق مع الأنشطة المختلفة وعمل التشابك القطاعي.
- ❖ يمارس التأثير في الاسواق المحلية والخارجية.

يمكن ان تتفاعل الأهداف الثلاثة الأولى مع بعضها لتطبق على ارض الواقع بشكل عملي، بالتالي يمكن الاستفادة منها في المشروعات (المؤسسات) الصغيرة والمتوسطة، في حين أن الهدف الرابع يكون مقتصرا على المشروعات ذات التطور والابتكار السريع (Rapid innovation)، وعلى الرغم من الخصوصية التي تمتاز بها المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاسيما في مجال المعلومات، الا ان مميزاتها تجعل تطبيق الذكاء الاقتصادي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة يمتاز بالمرونة (Flexibility) أكثر من المشاريع الكبيرة، كما ان حجم المؤسسات ليس له تأثير في عملية الذكاء الاقتصادي، وهو يعمل بالمؤسسات كافة بغض النظر عن حجمها، مع الأخذ بنظر الاعتبار الاختلاف بين المؤسسات ونشاط الذكاء الاقتصادي فيها، في حين تشير بعض البحوث إلى أن حجم المشروع يعد عنصرا مؤثرا في القرارات وخاصة المرتبطة منها بالأبحاث العلمية، وأن المؤسسات والشركات الكبيرة هي وحدها التي تستفيد من الذكاء الاقتصادي، وهذا يعود لقدرتها على تحمل التكاليف للأبحاث العملية.

مما سبق يعني ان تطبيق انظمة الذكاء الاقتصادي على واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق سيؤدي الى تنشيطها، مما يؤثر بشكل ايجابي على ارتفاع حجم انتاجية المؤسسات او الشركات العاملة في هذا المجال، فضلا عن زيادة انتاج السلع والخدمات بأيدي عاملة محلية مما يخفض من معدل البطالة في البلاد.

ب. **الاستثمار في راس المال البشري:** يلعب رأس المال البشري (Human capital) دورا مهما في خدمة التنمية الاقتصادي والاجتماعية في جميع دول العالم بلا استثناء، حيث يشكل رأس المال

البشري أهم موارد المؤسسات في أعقاب التوجه الدولي نحو اقتصاد المعرفة والابتكارات العلمية، والذي يتطلب تراكما (كميا ونوعيا) في رأس المال البشري نتيجة الخصائص النادرة (Rare properties) التي يتحلى بها، وبشكل خاص ندرته و صعوبة محاكاته أو تقليده من قبل المنافسين الأمر الذي يدفع المؤسسات او الشركات المعنية لاحتكاره لتتميز به مقارنة بالمؤسسات الأخرى، لذا فهناك اتفاق على أن التحديات التي ينطوي عليها العقدين المقبلين لن يتصدى لها الا رأس مال بشري دائم، سواء على المستوى الفردي (الخاص) أو على صعيد المجتمعات او الشركات العامة، حتى يمكن للجميع المشاركة في العالم الجديد من موقع الاقتدار وفي سياق تنافسي بالغ الحدة (Martre, 1994: 14).

ومع ظهور ذكاء الأعمال أو الذكاء الاقتصادي سعت المؤسسات إلى إعداد خطط استراتيجية، وذلك سعيا للحصول على القدرة التنافسية العالية (Competitiveness)، من خلال البحث عن موظفين جدد يمتلكون مهارات ومعارف وخبرات ليست موجودة في المؤسسة، كذلك إمكانية تطوير مهارات ومعارف العاملين الحاليين في المؤسسة عن طريق تحديد جوانب النقص وبعد ذلك تأهيلهم في تلك الجوانب سواء ببرامج تدريبية أو تعليمية (Training programs)، بالتالي فأن التقدم التقني يزداد سرعة كلما كانت القوى العاملة أفضل تعليما، كما إن الاستثمار في رأس المال البشري يسهم في التقدم التقني وفي عمليات التنمية والنمو الاقتصادي من خلال أهميته العملية وكذلك العلمية.

وقد اتجهت الحكومات للاهتمام بالذكاء الاقتصادي كمفهوم له دور استثنائي ومهم في تقدم المجتمعات ومساهمته في التنمية البشرية من حيث (الكم والنوع والعمق)، وعلى الرغم من التطورات التكنولوجية التي تقلل من فرص الاستخدام التي لا تحتاج إلى المهارات العالية بل تعتمد على المعرفة، كما ويعرف رأس المال البشري من خلال خصائصه بأنه غير ملموس (Unscan)، الا انه يصعب قياسه بشكل دقيق ويزداد صعوبة بالاستعمال (اثناء العمل)، فضلاً عن الاستفادة التي يحققها في العمليات الأخرى داخل المؤسسات او الشركات وأهميته في مجالات التنمية في القطاعات كافة لاسيما غير النفطية منها.

وتتجه دول العالم المتقدمة منها والدول الطامحة للتقدم نحو تعزيز بنى مجتمع المعرفة وتطويرها باستمرار من أجل الاستفادة من معطياتها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، بحيث تترك بنى مجتمع المعرفة حول ما يدعى (دورة المعرفة)، التي تتضمن ثلاث محطات رئيسة تتمثل في: توليد المعرفة من خلال البحث العلمي والابتكار والإبداع؛ نشر المعرفة بالتعليم والتدريب والإعلام؛ وتوظيف المعرفة والاستفادة منها في تقديم خدمات ومنتجات متجددة تسهم في توفير فرص عمل ومصادر دخل جديدة تؤدي إلى تعزيز التنمية وتحقيق استدامتها (Revel, 2018: 20).

مما سبق فان الاستثمار في راس المال البشري في العراق ودمجه ضمن انظمة الذكاء الاقتصادي سيوفر الكثير من المعلومات الخاصة بالأسواق الخارجية فضلا عن المحلية، مما يساعد على اجراءات تنشيط القطاعات الاقتصادية، لاسيما قطاع الصناعة والخدمات بمختلف اتجاهاتها، بالتالي ستقلل من اتجاهات تلبية الاحتياجات السلعية عن طريق الاستيرادات، وهو ما يصب في خدمة البلاد.

ج. **جذب الاستثمارات الأجنبية:** لعل موضوع الاستثمار يعد من الموضوعات الأشد جذبا لاسيما في الظروف الراهنة بالنسبة للعراق الذي يسعى الى تنويع القطاعات والانشطة الاقتصادية للوصول الى عملية التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي في البلاد، ويعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا كبيرا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال، ورفع كفاءة رأس المال البشري وتحسين المهارات والخبرات، ما يؤدي الى الدفع بعجلة التنمية.

وللذكاء الاقتصادي أهمية كبيرة في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما يؤدي الى تسهيل حصول الشركات (الحكومية والخاصة) الراغبة بالتواجد في الأسواق المحلية على المعلومات والإمكانيات الضرورية من قبل الجهات المعنية، بالتالي إمكانية تسهيل وتسريع عملية التواجد على المستوى المحلي ومن ثم على المستوى الخارجي (التصدير)، وان تسهيل اتخاذ قرار التواجد سيقلل من أجال اتخاذه، مما يسمح بتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تسهم في عملية التنمية الوطنية وتزيد من القوة الاقتصادية للعراق، كما يعمل الاستثمار الأجنبي المباشر على توليد العديد من المنافع في العديد من القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الدول على المديين القريب والبعيد على حد سواء، وبالتالي تمهيد الطريق أمام تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية: (Haydaroglu, 2015: 99)

- ❖ يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى تحقيق زيادة في الانتاجية وملوثات بيئية أقل من خلال نقل التكنولوجيا الأحدث والأنظف.
- ❖ يولد الاستثمار الأجنبي أثار إيجابية أذا تم توظيف هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية، مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومن ثم زيادة الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى ذلك يؤدي إلى تحسين بيئة العمل العامة ويقوي المنافسة.
- ❖ يوثر الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة، ورفع الأجور، وإنتاج المزيد من المنتجات المتطورة التي تؤثر في الواقع الاجتماعي للبلد المضيف.

كما يعد تقديم المعلومات بشفافية (Transparency) حول وضعية الاقتصاد المحلي لمختلف المؤشرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية عملية بالغة الأهمية بالنسبة للسلطات المحلية وميزة تنافسية بالنسبة للشركات الراغبة في التواجد بالأسواق المحلية، فالشركات الأجنبية تميل إلى الحصول على المعلومة القيمة ذات المنفعة الكبيرة (Noddling) قبل المنافسين الآخرين في نفس ميدان النشاط، فطبيعة المعلومات يلزم تضمينها في عملية الذكاء الاقتصادي من قبل البلد الراغب في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي كيفية التعامل مع غزارة المعلومات والاستفادة منها من قبل الشركات الأجنبية الراغبة في التواجد بالسوق المحلية.

د. **ترشيق وترشيد الانفاق الحكومي:** ارتفعت النفقات الحكومية في العقد الاخير بشكل كبير ادى الى تفاقم العجز المالي والديون السيادية (الداخلية والخارجية)، اذ كانت اغلب النفقات الحكومية تصب في القطاعات الاستهلاكية، بالتالي فان ادخال استراتيجية الذكاء الاقتصادي سيسهم في خفض وترشيد هذه النفقات، لاسيما في القطاعات الانتاجية الصناعية والزراعية التي يعول عليها الكثير للمساهمة في رفد الاقتصاد العراقي للسلع والخدمات الضرورية-لاسيما تلك التي تستورد من قبل

القطاع الخاص-لتحقيق الاكتفاء الذاتي وبناء اقتصاد متنوع يرتكز على المنافسة المحلية والاقليمية، اذ ان الاقتصاد العراقي ان لم يستهدف الاسواق الدولية والاقليمية بشكل خاص محكوم عليه بالفشل، فضلا عن ان تحقيق اي قيمة مضافة في القطاعات غير النفطية يتوقف على مدى وجود تجاوب بين النظام السياسي القائم والنهج الاقتصادي المعمول به، وهذا ينعكس على مناخ الاعمال السائد داخل البلاد .

في ضوء ما سبق يمكن القول **أن** الذكاء الاقتصادي يعد ضروري ومهم في العراق وذلك لما له من تهيئة مناخ الاستثمار لاسيما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فضلا عن الاستثمارات المحلية، من خلال آلياته التي تعتمد المعلومات كأساس تساعد في اتخاذ القرارات المناسبة الخاصة بعملية الاستثمارات المحلية منها أو الأجنبية، بما يجذب المستثمرين للعمل في البلاد، فضلا عن ذلك فان ادخال الذكاء الاقتصادي في العمليات والانشطة الحكومية في عمليات طرح المزادات (auction) مزاد الطاقة وغيره سيكون له الاثر المهم لدى الشركات الاجنبية الكبرى للدخول في عملية التنافس فيما بينها للحصول على عقود الاستثمار في العراق بما يخدم الصالح العام.

2. **تعزيز تنافسية الصادرات في العراق - مدخل الذكاء الاقتصادي:** تعد المنافسة ركنا أساسا من أركان اقتصاد السوق وعنصراً فاعلاً لضمان تحقيق منافع لكل أطرافه، فهي توفر حافزاً لاستمرارية التطوير والابتكار من جانب منتجي السلع ومقدمي الخدمات؛ وبالتالي تحسين جودة السلع والخدمات (The quality of the item)، وتخفيض أسعارها بما يحقق رفاه المستهلكين ويشبع حاجاتهم منها، كما و تحقق المنافسة الحقيقية العادلة مصلحة اقتصاد الدول بصفة عامة لأنها تؤدي إلى خلق أسواق فعالة تنشط القطاعات الاقتصادية وتسهم في تكوين فائض انتاجي (Surplus production) ينتفع منه في ارتفاع الصادرات غير النفطية في العراق، بالمحصلة النهائية خلق نمو اقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في البلاد.

وإذا كانت المنافسة من أهم المبادئ الأساسية لاقتصاديات الدول التي تتبنى اقتصاد السوق، فإن المعلومة تعد القلب النابض له، وهذا ما أدى إلى تنامي القيمة الاقتصادية للمعلومات وشيوع التقنيات الحديثة لجمعها وتصنيفها ومعالجتها وحفظها ونشرها، كذلك أدى إلى ضرورة توفير نظم وأساليب للتعامل مع هذه المعلومات الاقتصادية القيمة وتوفيرها بالنوعية والجودة المطلوبة التي يحتاجها اصحاب القرار في المؤسسة او الشركات (العامة والخاصة)، وبسبب المنافسة الحادة أصبح من الصعب على المؤسسات التي لا تتبنى استراتيجيات تنافسية فعالة المواجهة والاستمرار في بيئة تتسم بالتغيير السريع والمفاجئ (Suddenness)، الأمر الذي حتم عليها توجيه اهتماماتها نحو بناء وتطوير استراتيجيات تنافسية تضمن استمراريتها و تفوقها على منافسيها - والمنافسة هنا ليست الازاحة بين القطاع الحكومي للشركات الخاص (القطاع الخاص) - وأن المنافسة أضحت أكثر شدة بعد ظهور الاقتصاد المعرفي (Knowledge economic)، اذ ان الدول سعت الى الحصول على المعلومات و المعرفة من أجل ممارسة الأعمال من خلالها، واضحت المنافسة المعرفية هي السمة البارزة لتلك المنافسات بين الشركات كافة، وهذه المتغيرات سلطت الضوء على الذكاء الاقتصادي لمواجهة تلك المتغيرات و توفير الحماية اللازمة للمؤسسات و الدول في ظل اشتداد المنافسات (الزبيدي، 2017: 38).

كذلك يسعى الذكاء الاقتصادي الى مساعدة المؤسسات للامساك بزمام المبادرة والتهيؤ للتوقعات و دراسة التفاعل والتنسيق داخل المؤسسات العاملة في القطاع العام والخاص، ويعد أحد

الوسائل لنشاط المتخصصين في المجال الاقتصادي ومجالات البحث والتطوير (Economic development) عبر براءات الاختراع والابتكار والمتابعة والترقب لبيئة المحيط من خلال استخدام التكنولوجيا التي تراقب الفرص المتعلقة بالتطورات التكنولوجية التي تهتم بالبحث عن المؤسسات والتحالفات الاستراتيجية في الاسواق المحلية او الدولية، وتراقب التهديدات (التنافسية) المتوقعة ليس داخل المؤسسات فحسب بل على مستوى الدولة ايضا.

كما أن عملية المحافظة على الاختراعات والابتكارات العلمية تتطلب وضع حماية حقوق الملكية الفكرية لها، وإحدى مراحل المنافسة الفكرية في الاقتصاد المعرفي تنافس المؤسسات الفردية فيما بينها - تنافسية القطاع الخاص فيما بينهم - وهذا يفسر التنافس المفرط مما سيكشف عن المنافسة وطرق تجاوزها في الهيكل الاقتصادي في اتجاه المزيد من مختلف المنتجات والابتكارات التي تركز على تطوير نفسها باستمرار حتى لا تتخلف عن المنافسة التي تضمن ديمومتها، ويعد التفوق المعرفي الأساس في المنافسة العالمية إذ أضحت المعرفة اهم المدخلات في العمليات الإنتاجية، وهذا التفوق يحدد العلاقات الدولية والسياسية وتكنولوجيا الإعلام من خلال تداول المعلومات وإدارة الشبكات الدولية وإنتاج التكنولوجيا كعنصر من هذه العملية.

في العراق فأن ادخال الذكاء الاقتصادي في السياسة التنافسية للشركات او المؤسسات العامة والخاصة سيخلق بصورة عملية التنافسية في الاسواق - والتنافس لا يقتصر على المنتج السلعي أو الخدمي بل يتعدى ذلك إلى ميدان البحث والتطوير - اذ توجد عدة فئات أساسية من الهيئات تتنافس على المستوى نفسه، وهي الشركات و المصارف و الصناديق و الروابط المهنية والمنظمات الإقليمية و الدولية متعددة الأطراف، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية و معاهد البحث و الوكالات رفيعة المستوى و السلطات العامة فيما يتعلق بالأنظمة الدولية و صلاحياتها، **بالتالي فان ذلك يؤدي الى تنويع الصادرات داخل البلاد** من خلال منح القدرة للقطاع العام والخاص على الاستغلال الأمثل للفرص الأساسية لتحقيق الأهداف المنشودة.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. ان الذكاء الاقتصادي مفهوم اتسع استخدامه لارتباطه بالاقتصاد المعرفي كأحد وسائله الفاعلة، وان عملية ادخاله في المؤسسات الحكومية او الشركات الخاصة العاملة في العراق سيؤدي الى نتائج مهمة على صعيد الانتاجية، بما يحفز عملية الاكتفاء الذاتي للسلع المستوردة، والفائض منها يحول الى التصدير، بهذا فان الفرضية التي اعتمدت عليها الدراسة قد تتحقق بهذا المنوال.
2. يعرف الذكاء الاقتصادي بانه مجموعة من الوسائل البشرية والتقنية التي يتم وضعها للوصول الى تطور الشركات الخاصة، ويتعداه حتى يشمل اقتصاد دولة ما، كما توجد له عدة خصائص مثل حماية المشروع من التهديدات الخارجية، واستغلال الفرص من قبل المنافسين لغرض الحصول على المعلومات النافعة، والتكيف مع القواعد الجديدة للسوق والتغيرات المحلية والخارجية التي تواجه المشروع او المنشآت الصناعية.
3. ان الذكاء الاقتصادي له ثلاث دعائم اساسية هي تشجيع تنافسية المؤسسات عن طريق اغراق الأسواق وضمان الأمن الاقتصادي عن طريق سن القوانين والأنظمة، فضلا عن سياسة الدعم والتأثير على مستوى الهيئات المعروفة بإعدادها للنظم او المعايير التي تدير الانشطة الاقتصادية.

4. ان ريعية الاقتصاد العراقي جعلته يعتمد بالدرجة الاساس على حجم الصادرات النفطية في تحقيق العوائد المالية للبلاد، بالتالي تعمقت الاختلالات في القطاعات كافة، فنجد ان هناك قطاع متطور(Leader) يتصف بأهميته النسبية الى الناتج المحلي الاجمالي، والاخر قطاعات متخلفة تتصف بضعف نسب مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي.
5. ان تطبيق انظمة الذكاء الاقتصادي على واقع الاقتصاد في العراق سيؤدي الى تنشيطه، مما يؤثر بشكل ايجابي على ارتفاع حجم انتاجية المؤسسات او الشركات العاملة في هذا المجال، فضلا عن زيادة انتاج السلع والخدمات بأيدي عاملة محلية مما يخفض من معدل البطالة في البلاد.

ثانياً. التوصيات:

1. عقد الندوات والمؤتمرات والورش لتوضيح مفهوم الذكاء الاقتصادي واهميته في تنشيط الانتاجية لاسيما في القطاعات غير النفطية، للنهوض بواقعها على المستوى المحلي والخارجي.
2. دعم تشجيع الاستثمار في قطاع التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات لتهيئة البيئة التحتية لألية التحول نحو الاقتصاد المعرفي (الرقمي)، لما له من اثار اقتصادية واجتماعية في عملية بناء راس المال البشري المحفز لتنويع الاقتصاد في البلاد.
3. ضرورة متابعة القروض التي تعطى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة سقفها لما لها من اهمية على واقع الاقتصاد العراقي، واعطى الاهمية الى المشروعات التي تصب الى تحقيق الاهداف التنموية في البلاد لاسيما تلك التي تعتمد على الذكاء الاقتصادي كمدخل في المشاريع الإنتاجية.
4. التركيز على السفارات وممثلي التجارة والطلبة المبتعثين العراقيين المقيمين في الخارج واعطائهم مهام البحث عن المعلومات في الدول المتواجدين فيها من اجل الاستفادة في عملية تحفيز الانتاجية داخل البلاد، لما له من اهمية في اكتساب رؤيا استراتيجية عن واقع صادرات الدول على المستوى الاقليمي والعالمي.
5. ضرورة توجيه كافة الوزارات والدوائر الانتاجية مثل (وزارة الزراعة والصناعة والدوائر التابعة لها) الى ابراز معلوماتها بدقة وسلاسة (شفافية المعلومات) عن واقعها الانتاجي، لما له من دور مهم في معرفة متطلبات النهوض وتطوير بالتعاون مع القطاع الخاص-المحلي او/والاجنبي-ضمن مدخل الذكاء الاقتصادي، ومنه تكتسب الحكومة ترشيد المبالغ المنفقة على هذه الوزارات وتحقق الاهداف التي تصبوا اليها من تنويع الاقتصاد الوطني وخفض العجز المالي في الموازنة العامة.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. جلول، حسان محمد، (2015)، علم الاقتصاد، دار أمجد للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
2. الزبيدي، محمد نعمة محمد، (2017)، الذكاء الاقتصادي مشروع عراقي مقترح وامكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي، اطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، العراق.
3. عبد السلام، مخلوفي وعائشة قادري، (2019)، الذكاء الاقتصادي وأثره في ترقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع العدد 3.
4. وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، التقارير السنوية للصادرات للمدة (2005-2020).

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Alice, G; Intelligence economic in PME, vision eparses paradoxes at manifwstition ed, Paris, (2005).
2. AMF, Economic Report of Arabia, chapter 5, (2009).
3. Bernard. B, Jean-Claude Possin; The renseignement in Intelligence economic, Paris, (2001).
4. Ceyhun Haydarogle; Final version of Capitalize: Economic Intelligence in knowledge economy, Journal of Economic finance, Vol.2, N.15, 2015.
5. Martre Henri; Intelligence economic at strategy in enterprises, Report the group Commissariat general plan, France, (1994).
6. Revel Claude; Economic Intelligence: in Operation Concept for a Globalizing World, Real institute Elcano, (2018).